

النشرة اليومية

Council of Delegates of
the International Red Cross and
Red Crescent Movement
Geneva, 2007

Conseil des Délégués
du Mouvement international de
la Croix-Rouge et du Croissant-Rouge,
Genève, 2007

Consejo de Delegados
del Movimiento Internacional de
la Cruz Roja y de la Media Luna Roja,
Ginebra, 2007

مجلس المندوبين للحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
جنيف، عام ٢٠٠٧

مساعدة جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني



(تصوير: الصليب الأحمر الهولندي)

أكد مجلس المندوبين يوم السبت أنه يتعين تقديم المساعدة للمهاجرين المتروكين بلا حماية في ظل موجة المد البشري المتدفق عبر أنحاء العالم، وذلك بغض النظر عن وضعهم القانوني.

وفي ظل الإجماع داخل الحركة على ضرورة تدخلها حتى حيثما تعرقل السلطات أو تعاقب المساعدة الإنسانية المقدمة إلى المهمشين، جرت الموافقة على عدد من التدابير تعكس الاهتمام الراهن بتعزيز السياسات والإرشادات وتوثيق عرى التعاون داخل الحركة بشأن الهجرة.

ودعت الهيئة العامة للاتحاد الدولي إلى تطوير سياسة جديدة بشأن الهجرة (انظر النشرة اليومية، العدد رقم ٤) خلال اجتماعها المنعقد الأسبوع الماضي، وتعد الهجرة من بين القضايا الكبرى المطروحة على جدول أعمال المؤتمر الدولي.

وقد طلب مجلس المندوبين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (المشار إليها فيما بعد بـ"اللجنة الدولية") من بين أمور أخرى أن تعد إرشادات بشأن العمل في الأماكن التي يُحتجز فيها مهاجرون وأن تساعد، جنباً إلى جنب مع الاتحاد، الجمعيات الوطنية على الوصول إلى الفئات المستضعفة حيثما كانت دون التعرض للعقاب.

وقال أحد المندوبين ملخصاً المزاج العام للنقاش: "يجب أن نكون حيثما تقوم الحاجة إلى وجودنا". بيد أنه تم التأكيد على الحاجة إلى تجنب الانسياق إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية للهجرة.

وواقع أن خدمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى الأشخاص المشردين لا تُقدم لهم لكونهم مهاجرين، بل لكونهم مستضعفين.

ودعا المجلس أيضاً الاتحاد واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية إلى تعزيز احترام القانون الدولي بما في ذلك حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني وإلى العمل معاً على تطوير استراتيجيات المناصرة التي تعالج قضايا الهجرة. وكان من بين دواعي القلق التي أبدت أن السياسات الحكومية قد تفاقم الاستضعاف، وجرى التأكيد على أن الوقاية خير من العلاج.

إن الصليب الأحمر والهلال الأحمر قد قدم المساعدة والحماية للسكان المشردين منذ بدء الحركة، ولكنه لم يسترشد حتى الآن بأي التزام دستوري مشترك. ■



(تصوير: اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

رؤية ملتبة للاستراتيجية

وحت القرار أيضاً الجمعيات الوطنية على تحديث أنظمتها الأساسية من أجل الوفاء بمقتضيات الاستراتيجية المتعلقة بالنزاهة. وجاء في تقرير اللجنة الدائمة أن سياسة الاتحاد وآلياته وأدواته ونهجه أفرزت وعياً أكبر بالقضايا المتعلقة بالنزاهة وكيفية

معالجتها، كما ذكر التقرير أن عدداً متزايداً من الجمعيات يقوم بتعديل أنظمتها الأساسية نتيجة لذلك.

ومع ذلك، يظل بلوغ الهدف المتمثل في إقدام كل الجمعيات الوطنية

على ذلك بحلول التاريخ المحدد، وهو عام ٢٠١٠، غير مؤكد، وقد علم المجلس أن أكثر من مائة جمعية لم تنته بعد من عملية الاستعراض.

وشدد الدكتور بيدرسون على أن الحاجة لا تزال قائمة إلى بذل جهود كبيرة بشأن التعاون في بناء القدرات. كما ذكر المجلس بأن الاستراتيجية تتضمن مفهوماً عن الحركة ككل ينبغي أن تمثل له جميع المكونات، وهو مفهوم من شأنه أن يعزز الالتزام ببناء القدرات وأن يوفر مزيداً من التمويل المرصود لهذا الغرض.

ورغم التحسن الطفيف الطارئ على التنسيق، فإن قرابة خمس الجمعيات الوطنية لا تزال تفتقر إلى خطة للتأهب للكوارث. ■

إن النظر إلى استراتيجية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بوصفها أساساً إطار عمل للجنة الدولية والاتحاد الدولي كان مدعاة للقلق في مجلس المندوبين. وقد تبّه تقرير صادر عن اللجنة الدائمة إلى ضرورة اتخاذ تدابير من شأنها زيادة شعور الجمعيات الوطنية بتبني الاستراتيجية.

ومن بين ٦٢ جمعية وطنية استجابت لعملية التقييم الذاتي، اعتبرت ربع الجمعيات فقط أنها تملك فهماً قوياً للاستراتيجية التي يتمثل هدفها العام في تحسين التعاون داخل الحركة ومع الشركاء الخارجيين وزيادة الكفاءة والفعالية. وقدّرت ٣٧ جمعية وطنية فهمها للاستراتيجية بأنه متوسط، بينما أفادت عشر جمعيات وطنية عن ضعف فهمها لها.

وذكر التقرير الجمعيات الوطنية بأنها "القوة الحيوية للحركة"، وأنها "يجب أن تضطلع بدور حاسم في تعزيز وتحسين التعاون بين جميع المكونات". وقال التقرير إن جوهر الاستراتيجية يكمن في الطريقة التي ينبغي بها للجمعيات الوطنية أن تعمل بحيث تصبح أقوى معاً.

إن تقدماً كبيراً قد تحقّق، كما ذكر عضو اللجنة الدائمة الدكتور فريد كاروب بيدرسون أمام المجلس، ولكن بالإمكان تحسين الشعور بالتبني.

وقد وافق مجلس المندوبين على قرار من سبع نقاط تضمن الدعوة إلى زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ المهام العشر المنصوص عليها في الاستراتيجية وإلى مواصلة الرصد مع إيلاء مزيد من التركيز "للتقدم القابل للقياس" من قبل الجمعيات الوطنية.

مذكرة التفاهم

أعلن رئيس مجلس المندوبين الدكتور جاكوب كيلنبرغر أن فريق العمل الصغير الذي كان قد شكّله في اليوم السابق (انظر النشرة اليومية، العدد رقم ٥) قد توصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار عن تنفيذ مذكرة التفاهم بين الهلال الأحمر الفلسطيني وجمعية ماغن دافيد أدم. وتمثّلت النقطة الرئيسية في هذا الاتفاق في مواصلة عملية المراقبة. واعتمد مجلس المندوبين بالإجماع مشروع القرار الجديد. ■

بروزها من أجل الحصول على الدعم لمساعدة الضحايا، فإن ذلك لا ينبغي أن يتم بطرق تفضي إلى تآكل قيمة الحماية التي توفرها الشارة وقوتها الرمزية".

وقد دعت الجمعيات الوطنية إلى مواصلة الحوار، وطلبت أن يُعنى التقرير أكثر باستخدامات الشارة في مجالات الاتصالات والتسويق وجمع التبرعات. وأكدت الجمعيات الوطنية أنه لا غنى لها عن دور الشارة في الدلالة.

واتفق مجلس المندوبين على أنه ينبغي لمكونات الحركة استخدام توصيات الدراسة في تعزيز تنفيذ القواعد الحاكمة لاستخدام الشارات، وطلب المجلس المكونات بإمداد اللجنة الدولية بالأصدقاء عن نتائج هذه العملية. كما طلب مجلس المندوبين مواصلة العمل في الدراسة. ■

القضايا المتعلقة بالشارة

أثارت مسألة كيفية استخدام الشارة لأغراض الترويج مع كفاءة حمايتها في الوقت نفسه نقاشاً موسعاً في مجلس المندوبين.

ورفعت اللجنة الدولية إلى مجلس المندوبين، بغرض الإعلام، دراسة كانت استراتيجية الحركة قد طالبتها بإجرائها. وذكر السيد فيليب سبوري مدير اللجنة الدولية للقانون الدولي والتعاون داخل الحركة أن الدراسة التي أُعدت بالتشاور مع الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي عاجلت ٤٤ قضية محدّدة تشمل المسائل التشغيلية والتجارية وغير التشغيلية فضلاً عن الأدوار والمسؤوليات في مجال منع وقمع حالات إساءة استخدام الشارة.

وقال السيد سبوري إنه "من المهم التشديد على أنه بينما تحتاج مكونات الحركة إلى تقوية

المجلس يعيد تأكيد الالتزام بالتنسيق والتعاون

يتسم التنسيق داخل الحركة بفعالية متزايدة ويفضي إلى تقديم خدمات أفضل للمجتمعات المستضعفة، ولكن "ثمة حاجة إلى إيلاء مزيد من التركيز لتدابير التأهب الرامية إلى تيسير العمل المشترك"، على حد قول السيد ريموند فوردي رئيس الفريق الرفيع المستوى المعني بتنفيذ اتفاق إشبيلية.

ويتولى هذا الفريق المسؤولية عن استعراض تأثير وفعالية الاتفاق وتدابيره التكميلية.

وواصل السيد فوردي حديثه قائلاً: "علينا أن نكون أفضل استعداداً. وثمة حاجة إلى عمليات مشتركة لحصر المخاطر والتخطيط للطوارئ، كما نحتاج إلى بناء علاقة قوية وقائمة على الثقة بين الجمعيات الوطنية قبل وقوع الكوارث".

ودعا السيد فوردي أيضاً إلى استمرار التركيز على تنظيم الدورات التدريبية لتوعية كبار أعضاء الحركة، مشيراً إلى حاجة قادة الجمعيات الوطنية إلى إعداد أنفسهم لدور الوكالة الرائدة أو الشريك الرئيسي في عمليات الطوارئ.

وإذ أشار السيد فوردي إلى انتهاء ولاية الفريق، فإنه أوصى باستمرار مراقبة التنسيق والتعاون داخل الحركة. وبعد نقاش وجيز اعتمد المندوبون هذه التوصيات بالإجماع. ■

سوف يعقد

المؤتمر الأفريقي السابع

في جوهانسبيرغ، جنوب أفريقيا،

خلال الفترة من

١٩ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وللحصول على معلومات يرجى الاتصال بـ:

السيدة جوهانا ستوم

المسؤولة عن دعم المؤتمر الأفريقي

في الاتحاد الدولي بجنيف

البريد الإلكتروني: johanna.stumm@ifrc.org

الهاتف: +٤١ ٢٢ ٧٣٠ ٤٨٥٥

النقل: +٤١ ٧٩ ٢٤٥ ٧٢٢٣

"إنجازات بارزة" بشأن الأسلحة

وذكرت السيدة ترويون أن اللجنة الدولية ترحب بالمفاوضات التي ستجري عام ٢٠٠٨ لإبرام معاهدة دولية بشأن الأسلحة. ويجب أن تتضمن مثل هذه المعاهدة قواعد تتعلق بنقل الأسلحة.

وواصلت السيدة ترويون حديثها مؤكدة على استمرار الحاجة الملحة إلى كفاءة عدم إساءة استخدام التقدم السريع في علوم الحياة والتكنولوجيا البيولوجية لأغراض عدائية. وتستطيع الحركة مواصلة الترويج لـ"ثقافة المسؤولية" فيما يتعلق بالتطورات الجديدة في مجال علوم الحياة، إلى جانب تعزيز تدابير محدّدة مثل اعتماد التشريعات الوطنية.

وقالت السيدة ترويون: "على اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية الاضطلاع بدور هام في تشجيع جميع الدول على اتخاذ إجراءات وطنية لتقييم مدى قانونية الأسلحة ووسائل وأساليب القتال الجديدة".

واختتمت السيدة ترويون حديثها قائلة إن الجهود التي بذلتها الحركة على مدى العقد الأخير بشأن الألغام ومخلفات الحرب القابلة للانفجار "تصنع تأثيراً حقيقياً على الأرض".

وربما تمثلت الخطوة المقبلة في معاهدة دولية جديدة بشأن الذخائر العنقودية. وقد عرض السيد تريغفي نوردي الأمين العام للصليب الأحمر الترويجي قراراً تضمن مثل هذا الاقتراح وحظي بدعم اللجنة الدولية. وبعد نقاش ثري ومفعم بالحوية، اعتمد مجلس المندوبين القرار. ■

عرضت السيدة بريجيت ترويون من اللجنة الدولية تقرير متابعة بشأن قرار لمجلس المندوبين لعام ٢٠٠٥ عن الأسلحة والقانون الدولي الإنساني. وأكد التقرير أن "الإنجازات البارزة" في مجال الحد من تأثير الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال تتواصل بعد عشر سنوات من توقيع اتفاقية أوتاوا. وبينما تقترب الآجال الزمنية المتفق عليها لإزالة الألغام كجزء من معاهدة أوتاوا، فإن بعض البلدان ستحتاج إلى مد هذه الآجال. ولكن السيدة ترويون قالت إنه لا ينبغي السماح لعملية مد الآجال الزمنية بتقليل الضغط من أجل إزالة الألغام. وأضافت أن "تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للعديد المتزايد من ضحايا الألغام عبر أنحاء العالم تشكل تحدياً آخر متواصلًا".

وتتبر أيضاً سائر مخلفات الحرب القابلة للانفجار قلقاً متواصلًا. فهي تسبب في وقوع إصابات ووفيات على نطاق غير مقبول بين المجتمعات المدنية. وقد دخل البروتوكول المتعلق بمخلفات الحرب القابلة للانفجار حيز التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وينبغي، كما قالت السيدة ترويون، أن تولي الحركة الأولوية لتشجيع التصديق عليه وتنفيذه من قبل المزيد من الدول. ويجب على الحركة أيضاً أن تطور دعمها لضحايا مثل تلك الأسلحة. وتعمل اللجنة الدولية على توسيع نطاق عمل الحركة في هذا المجال.

وتعد مسألة نقل الأسلحة وتوافرها مشكلة إنسانية ملحة، كما قالت السيدة ترويون. ويظل توافر الأسلحة الصغيرة يطرح تحدياً رغم التوقيع على اتفاقات إقليمية لمراقبة الأسلحة الصغيرة.

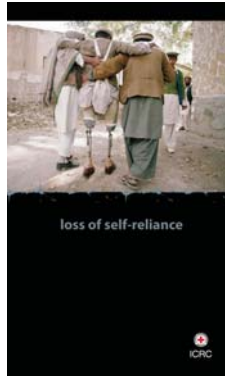
المعارض

"نهدي جناحنا إلى ذكرى موظفينا ومتطوعينا السبعة عشر الذين فقدوا أرواحهم أثناء أدائهم لواجبهم الإنساني منذ عام ٢٠٠٠"، كما يشرح السيد خلدون عويس، رئيس قسم الشباب والمتطوعين في الهلال الأحمر الفلسطيني. ويبين المعرض أنشطة الجمعية الوطنية لصالح أشد الناس استضعافاً في الضفة الغربية وغزة



■ إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مصر والعراق ولبنان وسوريا.

"الأسلحة التي تستمر في القتل... يجب أن توقف". هذا هو شعار معرض جديد (وحملة) للجنة الدولية يرمي إلى إذكاء الوعي بشأن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وسائر مخلفات الحرب القابلة للانفجار التي تظل تبتر وتقتل لفترة طويلة بعد انتهاء القتال. وفي أفغانستان وحدها، "سوف يحتاج عشرات الآلاف من ضحايا الألغام إلى الرعاية الطبية والمساعدة طوال عمرهم"، كما يكتب السيد نجم الدين هلال في جريدة انترناشيونال هيرالد تريبيون. وكان السيد هلال قد فقد رجله الاثنتين في حادثة ألغام قبل ٢٥ عاماً، وهو يرأس الآن مركز تقويم الأعضاء التابع للجنة الدولية في كابول. ■



تمثل لجنة الأشخاص المفقودين مأساة محجوبة، وهي كثيراً ما تكون نتيجة مباشرة للنزاعات المسلحة. إنها مأساة للشخص الذي يختفي، ولكن المعاناة تمتد لتشمل العائلات التي يظل أفرادها عالقين بين الأمل والرجاء والصور القوية رغم قلة عددها المنتقاة لإبراز إحدى أهم أنشطة اللجنة الدولية إنما تروي هذه القصة. إن الحق في المعرفة بمصير الأقرباء مبدأ إنساني للقانون الدولي الإنساني يجب احترامه. "ثمة شيء يمكن ويجب عمله. لنضع نهاية للصلمت". إن الفتى الصغير الذي يحمل صورة أبيه لا يتكلم. ولكنه نسمع صوته عالياً وواضحاً. ■



الاستعدادات

للمؤتمر الدولي الثلاثين

اعتمد مجلس المندوبين جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر الدولي الثلاثين ووافق على اقتراح بشأن ملء المناصب الشاغرة.

رئيس المؤتمر:

السيدة مانديزا كالاكو-ويليامز
(جمعية الصليب الأحمر في جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس:

السفير بودويجن فان إينينام (هولندا)

السفير جوان مارتايت (شيلي)

السيد عبد الرحمن عطار
(الهلال الأحمر العربي السوري)

السيدة آماري هوبر-هوتز
(الصليب الأحمر السويسري)

مقرر المؤتمر:

السفير إيشيرو فوجيساكي (اليابان)

رئيس لجنة الصياغة:

السفير م سعود خان (باكستان)

نواب رئيس لجنة الصياغة:

السيد إيان كورتناي
(الصليب الأحمر البلجيكي)

السيد عباس غوليت
(الصليب الأحمر الكيني)

السفير فاليري لوشينين
(الاتحاد الروسي)

سوف يعقد مجلس المندوبين لعام ٢٠٠٩ في نيروبي كينيا

يرجى من السادة المندوبين أن يفرغوا الصناديق المخصصة لهم يومياً

وليس الغرض من هذه الوثيقة سوى توفير المعلومات وهي لا تمثل وثيقة رسمية